كيف نجحت (الليبرالية الإسلامية) في تركيا؟

عبدالحميد الأنصاري

حقق حزب "العدالة والتنمية" التركي، فوزاً كبيراً بحصوله على ٤٧٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية، مما يشكل ٣٤٢ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان التركي. وهذه النسبة العالية التي حصل عليها الحزب في الانتخابات التي شارك فيها ٨٥٪ من الناخبين الأتراك، تمكنه من تشكيل حكومته والمضي قدماً في برنامجه الإصلاحي في التنمية والتطوير. لقد رحب العالم بهذا الفوز وبخاصة أوروبا وأميركا، والملفت هو إشادة الفاتيكان بفوز الحزب واعتباره أفضل نتيجة ممكنة لأوروبا وللكنيسة المسيحية.

والسؤال الآن هو: ما دلالات هذا الفوز؟ وماذا يمثل نجاح "حزب العدالة والتنمية" على الصعيد الإسلامي؟

١- يمثل نجاح "حزب العدالة والتنمية"، وهو حزب يعد الممثل الأصدق لما يسمى "الليبرالية الإسلامية"، أبلغ رد على فتاوي تكفير الليبرالية واعتبار الليبراليين خارجين على الدين، فهذه الفتاوى، فضلاً عن أنها تدل بوضوح على جهل أصحابها بحقيقة ومفهوم "الليبرالية"، والتي لا تخرج عن قيم الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والمسؤولية الفردية، وهي كلها قيم تحتضنها منظومة القيم الإسلامية، فإنها تمثل نوعاً من الاحتكار للفهم الديني -والاحتكار ما دخل شيئاً إلا أفسده- إضافة إلى أنها تشكل نمطاً سائداً في التفكير الديني تجاه إقصاء الآخرين، وهما آفتان سيئتان لا ينبغي أن يتصف بهما عالم جعل من نفسه قدوة هادية للناس!

لقد صوّت الشعب التركي بأغلبيته لحزب يمثل "الليبرالية الإسلامية"، فهل كل هؤلاء خرجوا عن الجادة وارتكبوا محرّماً؟

٢- يشكل نجاح "حزب العدالة والتنمية"، نجاحاً للتعايش بين الإسلام والديمقراطية، والحزب يقدم المثال الحي على إمكانية التوفيق بل ضرورته لتفعيل "المصالحة" بين مبادئ وقيم الإسلام ومعطيات العصر في الحرية والتنمية، كما يعطينا الأمل في أن يفرز فصيلاً من الإسلام السياسي المعتدل كتيار متصالح مع الحداثة وعلى علاقة صحية وناضجة بالآخر الغربي في نفس الوقت.

٣- قدرة التيار الإسلامي المعتدل والملتزم بالنهج الديمقراطي، على الفوز بثقة ودعم الناخبين حتى في أشد الدول تطرفاً في العلمانية المناهضة للمظاهر الدينية.

والسؤال الآخر: لماذا ينجح الحزب الإسلامي التركي، سواء في المعارضة أم في السلطة ويحقق إنجازات تنموية واجتماعية، بينما تفشل كافة الأحزاب الإسلامية العربية -معارضة أو سلطة- وتحقق فشلاً ذريعاً، بل (كابوساً) مخيفاً لمجتمعاتها وللعالم أجمع؟

١- الحزب الإسلامي التركي لديه برنامج إصلاحي تنموي منفتح على العالم، يتبنى الاعتدال والواقعية ويسعى لعلاقات متميزة مع دول العالم. بينما الأحزاب الإسلامية في الساحة العربية تفتقد مثل هذا البرنامج لأنها تعتمد بشكل أساسي على خطاب إيديولوجي تحريضي وعلى تعبئة الشارع بأوهام الشعارات الفارغة مثل "الإسلام هو الحل" دون مضمون حقيقي، فضلاً عن أن كافة الأحزاب الإسلامية تتبنى خطاباً معادياً لمجتمعاتها ولأنظمتها وللعالم كافة عبر ما يسمى بمشروع "المواجهة". جميع الأحزاب الإسلامية مسكونة بالهواجس التآمرية ومشغولة بما يعمق الكراهية والانعزالية والمفاصلة، وغارقة في لوم الآخر العربي باعتباره المسؤول عن أوضاع التردّي السيئة.

٢- يأتي فوز الحزب الإسلامي التركي، مكافأة من الشعب لهذا الحزب الذي تسلم السلطة منذ عام ٢٠٠٢ واستطاع أن يحقق إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبيرة. لقد كان الناتج الإجمالي ١٨١ مليار دولار في ذلك العام، وأرتفع إلى ٤١٠ مليارات دولار العام الماضي، بمعدل نمو نسبته ٧,٤٪ سنوياً. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة نفسها من مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار، وتراجع التضخم المزمن من ٢٩,٧٪ إلى ٩,٦٥٪، وتراجع عجز الموازنة إلى ٠,٧٪، بينما تراجع الدين العام من ٧٨٪ إلى ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولأول مرة منذ خمسينيات القرن الماضي لا يظهر الأتراك رغبة في الهجرة بحثاً عن فرص عمل. وفي مسألة عضوية الاتحاد الأوروبي فإن مسلك الحزب اتسم بالصبر والعزم والسعي الحثيث لتحقيق الشروط الأوروبية بحكمة ورشد. وفي امتحان الحريات، برهن الحزب على مصداقيته في إيمانه بالحريات الفردية، وحينما قام العلمانيون بمظاهرات ضخمة للتشكيك في المصداقية الديمقراطية للحزب، فإنه رفض القيام بمظاهرات مضادة رغم قدرته على ذلك.

والسؤال الأخير: هل هناك إمكانية لاستفادة الأحزاب السياسية العربية من دروس نجاح الحزب الإسلامي التركي؟

لا أظن ذلك، بسبب العناد والرفض والاستعلاء والممانعة التي تتصف بها الأحزاب الإسلامية العربية عامة، فهي لا تعترف حتى الآن بأخطائها وخطاياها الكارثية تجاه مجتمعاتها وتجاه بعضها بعضاً، ولم تبدأ حتى الآن عملية المراجعة والتقويم لمسيرتها الطويلة في حقل الممارسة السياسية أو التنظيرية، وهي حتى الآن تعادي القيم الليبرالية باعتبارها بضاعة غربية فاسدة، وهي حتى في حالة وصولها للسلطة فإنها تجوّع شعبها وتستجدي المعونات ثم تغذي الجماهير بالشعارات الحماسية ولا تنجز شيئاً.

ويبقى تساؤل مشروع آخر: إذا كانت تجربة الحزب الإسلامي في تركيا، تجربة فريدة تمثل استثناءً غير قابل للاقتداء بها من قبل الحركات الإسلامية السياسية العربية، فلماذا سارعت حركة "حماس" من جهة، وجماعة "الإخوان المسلمين" من جهة أخرى للاحتفاء والإشادة بفوز "حزب العدالة والتنمية"؟ الحقيقة أن إشادة هؤلاء تمثل نوعاً من التوظيف السياسي الممارس ضد السلطة الرسمية، هذا من جهة، وللبرهنة أن الشعوب إنما تختار المشروع الإسلامي في ظل المناخ الديمقراطي، من جهة أخرى. حسناً، ولكن أي مشروع إسلامي ستختاره الشعوب؟ هل هو على النمط التركي أو الماليزي أو "الإخواني" أو "الحماسي"؟ ليت "الإخوان" في مصر، والذين دعوا النظام الحاكم في مصر للاقتداء بالتجربة التركية في احترام إرادة الشعب، وكذلك الأمر بالنسبة لـ"حماس" أيضاً، ليتهم جميعاً بدأوا بأنفسهم فاقتدوا بتجربة "حزب العدالة والتنمية" التركي قبل أن يدعوا النظام إلى ذلك؟ ليتهم كانوا أكثر تسامحاً واعتدالاً مع خصومهم، ليتهم كانوا قادرين على تجاوز فكر الكراهية ومنطق الإقصاء المهيمن على تنظيراتهم الفكرية وعلى ممارساتهم السياسية.

نقلا عن / صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

قطر والإمارات الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية في دول الخليج

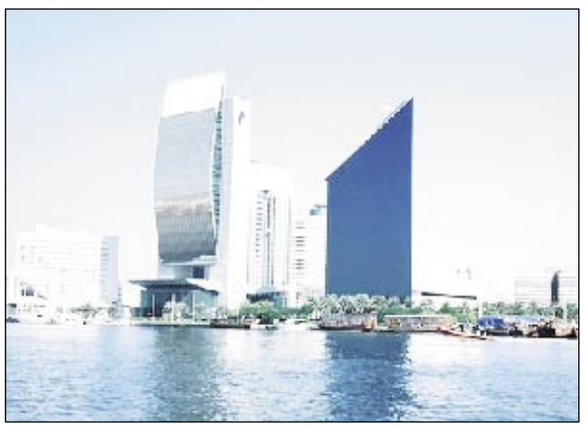

الشارقة / وام:

كشفت دراسة لغرفة تجارة وصناعة دبي عن أن كلاً من قطر والإمارات والبحرين تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي من حيث اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ..ووفقا للدراسة فقد بلغ متوسط صافي التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة كنسبة من تكوين إجمالي رأس المال الثابت ٣١٪ بالنسبة للبحرين و ٢٦٪ لقطر و١٧٪ للإمارات وأقل من ١٪ للكويت غير أن البحرين وقطر كانتا تتفوقان على الإمارات خلال الفترة ١٩٩٧. ٢٠٠٣، لكن ومنذ ٢٠٠٤ ظلت الإمارات تتفوق عليهما.

وأوضحت الدراسة أن المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة كمعدل من تراكمات الاستثمارات الخارجة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. بلغ ٥ بالنسبة لقطر، ٤ للإمارات، ٢ للبحرين و٠,٢٠ للكويت وتوضح هذه المعدلات أن قطر والإمارات والبحرين لديها تراكمات استثمارات أجنبية أكثر من تراكمات الاستثمارات التي يقوم بها مواطنو هذه البلدان في دول أخرى. أما بالنسبة للكويت، فلدى الكويتيين تراكمات استثمارات خارجية أكثر مما لدى الأجانب في الكويت.

وطبقا لتصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدول حسب الأداء الحقيقي والمتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، صنفت البحرين وقطر والإمارات في مراكز متقدمة حيث تتمتع بأداء مرتفع في مرتفع وكذلك توقعات بأداء مرتفع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد صنفت الكويت وعمان والسعودية باعتبارها ذات أداء أقل من المتوقع ويعني ذلك أن هنالك توقعات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن أداءها الحقيقي منخفض.

وقالت الدراسة إنه نظرا لوفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط، فإن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأدلة التجريبية، سواء كانت دراسات الاقتصاد القياسي أو مسوحات المستثمرين، تشير إلى حاجتها لتحسين البنى التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

وأكدت أن ارتفاع نسبة السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي هي مصدرة خالصة للاستثمار الأجنبي ولكن لا يعرف إذا ما كان هذا الاستثمار هو استثمار أجنبي مباشر أم لا، و عليه لا يمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي غير أن تقارير صندوق النقد الدولي والاونكتاد تشير إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، هي مستوردة خالصة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضحت الدراسة أن نظام بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه الشركات العائلية، يعني أن المعاملات المالية ليست تعامل دائما بالشفافية المطلوبة ولذلك لا يتم تسجيلها رسميا كتدفقات استثمارات أجنبية مباشرة عندما تكون كذلك. هذا بالإضافة إلى ضعف قاعدة البيانات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعني أن صندوق النقد الدولي والاونكتاد قد يكونان في الواقع قد أخطأ في تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج.

وقالت الدراسة في توصياتها إنه إذا أرادت الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي تحسين بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها تنصح بوضع قواعد بيانات متخصصة تسجل بدقة جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي وعدم ترك هذه المهمة لتقديرات صندوق النقد الدولي والاونكتاد.

وتقول الدراسة إن هناك إجماعا متزايدا في الأدبيات الاقتصادية حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بالنمو وتقوم هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية وهذه العناصر بالتالي تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي.

حسب وجهة النظر هذه، فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي تأتي من خلال نقل التكنولوجيا والممارسات الإدارية من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية. ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية ويحدث نشر المعرفة عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي التي تعمل معها في السوق المحلي كما يحدث نشر المعرفة عندما تجبر المنافسة الحادة في السوق المحلية التي تشكلها الشركات الأجنبية للشركات المحلية لأن تكون أكثر كفاءة في استخدام مواردها، وإلا تواجه خطر الخروج من السوق. بالإضافة إلى ذلك تنتشر المعرفة عندما ينتقل الموظفون المحليون الذين تلقوا تدريبا جيدا خلال عملهم مع شركات الاستثمار الأجنبي للعمل في شركات محلية أو يقومون بتأسيس شركاتهم الخاصة.

وتشير أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة عوامل تحدد هذه النوعية من الاستثمار وهي حجم السوق، البنى التحتية ودرجة التصنيع، تكلفة العمالة، القوانين والتشريعات، مناطق التجارة الحرة، مناخ الأعمال والاستثمار، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نظام التجارة المفتوحة، الحوافز الضريبية، كلفة النقل والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

الخليجيون يتسابقون على قيام "عاصمة مالية"

أكد تقرير اقتصادي أن دول الخليج العربية أدركت أهمية إشراك القطاع الخاص في مخططات إعادة الهيكلة، وبالتالي لعبت الخصخصة دوراً محورياً في العملية، مشيرا إلى أن تنويع القواعد الاقتصادية أدى بصفة رئيسة إلى سباق دول المجلس لقيام «عاصمة مالية خليجية»، مما دفع هذه الدول إلى تسهيل أنظمتها المتعلقة بالاهتمامات الأجنبية في القطاع المالي بالمنطقة.

ولعل هذه الأجواء هي التي دفعت الاقتصاديات الخليجية للخوض في عملية إعادة هيكلة قطاعاتها المالية، وعليه، تم تشريع قوانين جديدة وتحديث الأنظمة المالية لإدخال وسائل مالية جديدة، هذا إلى جانب إطلاق عدد هائل من الشركات المالية منتجاتها في المنطقة.

وأوضح التقرير الذي أعده بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» في الكويت عن شهر يوليو (تموز) الماضي، أن هذه التوجهات التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا كانت لها آثار إيجابية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تبنت بدورها «سياسة انفتاحية» في قطاعاتها الاقتصادية والمالية مما دفع القيمين على الأسهم الخاصة الذين يتمتعون بقدر عال من السيولة النقدية إلى السعي وراء الفرص الاستثمارية في منطقة.

وأشار التقرير الذي أرسل نسخة منه إلى «الشرق الاوسط» أمس إلى أنه لهذه الغاية، ارتفعت الأموال المستثمرة في الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو كبير من حيث العدد والحجم، حيث تضم المنطقة أسهما خاصة بقيمة ١٣ مليار دولار تم استقطابها خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

وذكر «غلوبل» أن مجموع رأس المال الذي جنته صناديق الأسهم الخاصة الاستثمارية في العام الماضي بلغ نحو ٧,٠٧ مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها ٦١,٦ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٥ والبالغ ٤,٣٧ مليار دولار.

واستند التقرير في هذه الاحصائيات الى آخر التقارير الواردة عن الجمعية الخليجية لرأس المال المغامر GVCA وبالتعاون مع KMPG وبيانات موقع زاوية، وهي واحدة من المصادر الرئيسة للبيانات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر «غلوبل» أن معظم صناديق الأسهم الخاصة الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال المرحلة الممتدة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٧، تمر في مرحلة «الاستثمار»، حيث صنف ٥٥ منها تبلغ قيمة حجمها الإجمالية ١٢,٧ مليار دولار، أي ٤٠,٦ في المائة من القيمة الإجمالية، كجزء من المجموعة.

وشكلت الصناديق التي تعد في مرحلة «جمع رؤوس الأموال» في نفس الفترة ما نسبته ٢٨,٣ في المائة من القيمة الإجمالية. ويقدر مجموع الأسهم الخاصة القابلة للتحول بالكامل إلى سيولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار ٦٢٩ مليون دولار، أي ما يعادل ٢ في المائة من حجم الصناديق. في حين يبلغ عدد الصناديق التي تمر في مرحلة التصفية اثنين فقط وتصل قيمتهما إلى ٥٨ مليون دولار.

أيضاً، تتركز الأسهم الخاصة الاستثمارية المعلن عنها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرحلة الممتدة من عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٧ في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، مع العلم أن إجمالي حجمها يصل إلى ٣,٨ مليار دولار أي ١٢,٣ في المائة من الحجم الكلي للأسهم الخاصة في المنطقة. من جهة أخرى، تشكل الصناديق الاستثمارية المقفلة مجرد ١,٨ في المائة من إجمالي حجم الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة إجمالية تصل إلى ٥٥٤ مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن صناعة الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تسعى للحصول على الفرص الاستثمارية في المنطقة فحسب، حيث يسعى مديرو الأسهم الخاصة إلى جني إيرادات مطلقة وإلى استنباط الأسواق البريطانية والأميركية على وجه التحديد متطلعين إلى الفرص الوافرة التي تضمها القارة الآسيوية، خاصة الصين والهند.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعد ظاهرة حديثة نسبيا بالمقارنة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعليه لا تزال مقاومة أصحاب الأعمال الصغيرة إزاء التخلي عن أرباحهم منتشرة، حيث شرع مؤخراً المواطنون بالتقاط مفهوم «العمومية» وفوائدها.

وأفاد «غلوبل» بأنه تبين لهم من خلال صفقات الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي يقوم عليها أصحاب الأسهم القاطنون في المنطقة، بأن مجموع الصفقات الإجمالي يتركز في مصر بنسبة ٦١,٦ في المائة من الصفقات الكلية في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما تأتي الإمارات في المرتبة الثانية في استقطاب صفقات الأسهم الخاصة في العام الماضي والأشهر الماضية من العام الحالي مع تدفق ١٥,٣ في المائة من الصفقات تجاه الإمارات، تليها في ذلك السعودية بنسبة ١٠,٣ في المائة، فالبحرين بنسبة ٤,٣ في المائة، ثم الكويت بنسبة ٢,١ في المائة والأردن بنسبة ١,٣ في المائة. في حين استقطبت كل واحدة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى ما لا يتعدى ١ في المائة من صفقات الأسهم الخاصة من مديري الأسهم المحليين.

البحرين تقترح لقاء دوريا لرؤساء حكومات دول الخليج

المنامة / بنا:

كشف رئيس الحكومة البحرينية الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن بلاده اقترحت على قادة دول الخليج العربي عقد اجتماع دوري لرؤساء الحكومات الخليجية للتشاور حول أولويات المواطن الخليجي على غرار اجتماع قادة دول المجلس.

وأكد الشيخ خليفة خلال لقائه بمحرري مؤسسة الأيام للنشر بحضور مراسل "الوطن" بالمنامة أمس على أن البحرين "أول من طبقت القوانين التي تعجّل تحقيق الوحدة والتكامل الخليجي".

وحذر مما أسماه "الاحتلال الفكري" بدول المنطقة. وقال" الاحتلال الفكري أسوأ من احتلال الجيش لبلد"، معربا عن أسفه لتداعيات العنف والتقاتل بالعراق.

وأكد ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. وقال "ستستمر المحاولات لتفرقتنا إذا وجدت الثغرات وعلينا أن نبقى متمسكين بوحدتنا الوطنية (...) ليتركونا لتنمو بلداننا وتتوحد وليتركوا الشعوب لتتوحد".

ونبه إلى أنه يتقبل الانتقاد البناء. وحث الصحافة على الكتابة حول أوجه القصور وتنبيه الوزراء والمسؤولين من خلال "الإنتقاد البناء". وأردف: "اكتبوا.. ونبهونا".

ارتفاع الناتج المحلي القطري 13.4 % خلال الربع الثاني

الدوحة / كونا :

أعلن جهاز الإحصاء القطري يوم أمس أن قيمة الناتج المحلي القطري الإجمالي بلغت ٥٠,٧ مليار ريال قطري (الدولار يعادل ٣,٦٤ ريالا) خلال الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٠٧ بزيادة بلغت ١٣,٣٨٪ مقارنة بالربع الأول من العام نفسه.

وذكر جهاز الإحصاء في بيان صحافي أن سبب النمو يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة مع ارتفاع معدلات النمو لمعظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وأضاف أن مساهمة نشاط المناجم والمحاجر الذي يشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي زادت بقيمة قدرها ٢٤,٢ مليار ريال قطري، كما شهدت معظم الأنشطة الأخرى غير النفطية خلال نفس الفترة زيادة في معدلات النمو نتيجة لارتفاع القيمة المضافة لتلك الأنشطة .

وأشار إلى استحواذ نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال على النصيب الأكبر من حيث الأهمية النسبية في القطاعات غير النفطية حيث إن نسبة مساهمته بلغت ٨,٦٪ بقيمة قدرها ٣,٤ مليار ريال قطري.

هيئة أبوظبي للسياحة تنظم سباقا للمشاركين في أكاديمية "جمعية العاملين في قطاع الحوافز والسفر

أبوظبي /وام:

ضمن استراتيجية هيئة أبوظبي للسياحة الرامية إلى تطوير سياحة الأعمال في الإمارة والاستفادة من النمو العالمي المستمر لقطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض نظمت هيئة أبوظبي للسياحة سباق جري ترفيهي للمشاركين في "أكاديمية جمعية العاملين في قطاع الحوافز والسفر للقيادات الشابة ٢٠٠٧ التي استضافها فندق إنتركونتيننتال في هايد بارك كورنر في لندن مؤخرا.

وقال أحمد حسين مدير قطاع تطوير المنتج السياحي في هيئة أبوظبي للسياحة في تصريح له أن السباق الترفيهي فرصة كبرى لتعريف المشترين المستقبليين ضمن قطاع الحوافز وسفر الأعمال بالإمكانات الكبيرة والمتطورة التي تمتلكها أبوظبي في مجال سياحة الأعمال وكذلك تأكيد التزامنا بتدريب قادة الغد.

وأوضح حسين ان السباق انطلق من حديقة / هايد بارك / مروراً بمكتب الهيئة في العاصمة البريطانية حيث توقف المشاركون لتناول القهوة العربية والتمر قبل متابعة السباق.

وأشار انه في هذا الإطار تتعاون الهيئة مع جمعية العاملين في قطاع الحوافز والسفر المنظمة المهنية غير الربحية الوحيدة المكرسة لتحقيق التميز في قطاع الحوافز العالمي الذي يقدر حجمه بمليارات الدولارات.

أخبار متفرقة

البنك الدولي يختار مملكة البحرين مقرا لشبكة إقليمية لتنمية رواد الأعمال

المنامة / بنا :

في بادرة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم اختيار مملكة البحرين مقرا لإطلاق شبكة عالمية تتناقل من خلالها أكثر من ٩٦ دولة النموذج البحريني العربي لتنمية رواد الأعمال الهادف إلى تمكين مختلف شرائح المجتمع من تأسيس شركات صناعية متوسطة وصغيرة.

وأعلن رئيس مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية الشيخ إبراهيم بن خليفة ال خليفة أن هذا الاختيار وقع على مملكة البحرين بعد دراسات قدمتها أربع ورش عمل عقدت في دول عربية وأسيوية رفعت عواصمها توصيات بذلك إلى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وقال الشيخ إبراهيم بن خليفة أن شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تم تأسيسها في مملكة البحرين تعتبر المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة وهى تنبثق من بنك البحرين للتنمية بالتضامن مع كل من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز البحرين للصناعات الناشئة لخدمات الحاضنات.

وأشار إلى انه في هذا السياق سوف يتم عقد مؤتمر للتضامن الإقليمي للبدء في تفعيل هذه الشبكة وصولا إلى تنمية مؤسسات ريادة الأعمال وذلك بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيعقد المؤتمر أعماله في المنامة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر المقبل.

وأوضح أن هذا المؤتمر يستهدف التركيز حول ريادة الأعمال ووسائل الإبداع الهادفة لمشروعات التنمية الاقتصادية وترسيخ ملكات التنافس وهى المبادرة التي أولتها مملكة البحرين جل اهتماماتها من خلال برنامج فريد أطلق عليه مسمى النموذج البحريني لتنمية رواد الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة حيث أصبح شأنا يحتذى به على ساحات العديد من دول العالم لتطبيق مواصفاته بصورة شمولية.

وأشار إلى أن برنامج العمل في المؤتمر يتضمن زيادة الوعي الإبداعي وريادة الأعمال من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية ومتطلبات المنافسة وتزويد المعلومات اللازمة بشأن فعاليات الحاضنات في مجال الأعمال وأدوات التطوير الإداري والعملي لرواد الأعمال ومشروعاتهم وتعزيز مقومات المعرفة من خلال تبادل الخبرات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودور الحاضنات في هذا الشأن وتوسعة الشبكة من أجل استقطاب المزيد من تكامل رواد الأعمال الجدد وكذلك تزويد برامج تدريبية ذات مستوى عال لمديري الحاضنات.

حاكم دبي يطلق مشروعا عقاريا ضخما في تونس كلفته 14 مليار دولار

دبي / وكالات:

أطلقت شركة "سما دبي" الإماراتية، رسميا مشروعها العقاري الضخم "باب المتوسط" في تونس، وقال الرئيس التنفيذي للشركة، فرحان فريدوني، "إن تكلفته ستصل إلى ١٤ مليار دولار، وإنه سيوفر ١٤٠ ألف فرصة عمل".

وأضاف إن الأعمال الإنشائية بدأت في المشروع الذي سيشيد على مساحة ٨٣٧ هكتارا من الأرض، ويتألف من أبراج وناطحات سحاب، وإن آخر مراحله ستكتمل خلال ١٥ عاما.

ودشن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال زيارته تونس أمس الأول مع رئيس البلاد زين العابدين بن علي المشروع الاستثماري الواقع على ضفاف البحيرة الجنوبية في العاصمة التونسية.

وحسب بيانات صحفية مشتركة بين الجانبين ومعلومات صحفية من المقرر أن يضم المشروع نحو ٢٥٠٠ مؤسسة استثمارية عالمية و١٤ فندقا من الدرجة الأولى ومرافق سكنية وتجارية ورياضية وترفيهية.

وأطلق الجانبان على المشروع صفة "مدينة القرن" على الرغم من أن مشاريع أخرى أكبر منه تنفذ في المنطقة، لكن أهميته كبيرة بالنسبة لتونس، حيث أكد المسؤول في سما دبي الاعتماد المطلق على العمالة التونسية والكفاءات والمهندسين التونسيين وشركات الاستشارات والمقاولين المحليين.